

مسقط تحاول اللحاق بركب صناعة الألبان في منطقة الخليج

قطعت سلطنة عمان خطوة جديدة في مشوار اللحاق بركب صناعة الألبان في منطقة الخليج بتدشينها أحدث مشاريعها في القطاع، في تحرك يرى خبراء أنه سيزيد من زخم التنافس بين دول المنطقة على هذا المجال مستقبلا كونه أحد دعائم الأمن الغذائي.

● سلطنة (عمان) - عززت الحكومة العمانية من رهاناتها على صناعة الألبان بعدما دشنت أحدث مشاريعها في القطاع بالمنطقة الحرة في صلالة. وتوسعي مسقط من وراء الخطوة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب ومشتقاته في السوق المحلية في مرحلة أولى ثم تصدير منتجاتها إلى أسواق الخليج بعد أن سبقتها كل من السعودية والإمارات بأشواط في هذا المجال. ويقول خبراء إن قطاع صناعة الألبان ليس منتجا غذائيا فحسب، بل يعد أحد القطاعات الاقتصادية التي تدعم الأمن الغذائي، ويحقق القيمة المضافة للناج المحلي، فضلا عن توفير فرص للعمل سواء في التصنيع أو المختبرات والتسويق والإدارة.

70 مليون دولار تكلفة تشييد مصنع عمان لمنتجات الحليب والألبان بالمنطقة الحرة بصلالة

وتحتل صناعة منتجات الألبان التي تعتبر من أهم الصناعات الغذائية في دول الخليج مراكز الصدارة في حجم الاستثمارات الموظفة في قطاع الصناعات الغذائية.

ويبلغ معدل نمو الطلب على الحليب ومشتقاته نحو خمسة بالمئة في السوق الخليجية ويتطلب تعزيز هذا النمو ضخ المزيد من الاستثمارات. وتقدر حصة السوق السعودية من الحليب بنحو 60 بالمئة من إجمالي سوق المنطقة، خاصة وأن شركة المراعي تعد أكبر الكيانات التي تعمل في المجال.

وتظهر بيانات وزارة الاقتصاد الإماراتية أن القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية للبلاد من الألبان ومشتقاتها تبلغ سنويا حوالي 2.33 مليار دولار. واحتلت الإمارات المرتبة السادسة عالميا من حيث استيراد الألبان المصنعة فيما جاءت في المرتبة العاشرة عالميا في صادرات الألبان أو المحتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية.

ويقول سوميت ماثور، المدير الإداري لشركة فريزلاند كامبينا لسوق الشرق الأوسط، إن قطاع الألبان تضاعف في دول بين عامي 2007 و2017 ليبلغ 8.6 مليار دولار. ومن المتوقع أن يتضاعف استهلاك الألبان بحلول 2022 مع ترسيخ حكومات الخليج لخطط تنويع الاقتصاد أكثر، إضافة إلى العمل بالترزامن مع استثمارات حكومية وخاصة متزايدة هدفها تحقيق نمو في الوظائف وفي الدخل الفردي.

وتستفيد من هذه الشركات التابعة للمصنع العماني للمواد الغذائية والمعروفة بعلامتها التجارية "المدهش"، التي تعد واحدة من إحدى الشركات الرائدة في تصنيع المواد الغذائية في البلاد الخليجي منذ أكثر من ثلاثة عقود. وتظهر البيانات الرسمية أن إجمالي الاستثمار الذي قام به المصنع العماني للمواد الغذائية في هذا المشروع الواعد قرابة 70 مليون دولار. وقد نجحت الشركة في تشغيل المرحلة الأولى من المصنع في الربع الثالث من عام 2019.

وتقول الحكومة إن المشروع يعتبر أول شركة في البلاد لتصنيع وتعبئة الحليب المخمر في العلب وهي حاصلة على شهادة دولية في السلامة والأمن في الصناعات الغذائية. ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية لرئيس مجلس إدارة مجموعة المصنع العماني للمواد الغذائية سرندرا ديراغ لال قوله "نستخدّم أحدث التكنولوجيا في هذا المجال كما يتم إجراء أكثر من 80 اختبارا مختلفا للجودة من قبل قسم الجودة قبل طرح منتجنا الوطني في السوق التجاري المتنامية من مطابقتها لمعايير الجودة الخليجية والدولية".

وأضاف "لدينا رؤية لتوسيع المصنع مستقبلا من أجل إنتاج العصائر المنكهة ومشروبات الإفطار وقشدة الإفطار والحليب المخفف المحلي لتكون أول منتج لمنتجات الألبان في سلطنة عمان".



أفاق قاتمة في ظل انعدام الحلول

تحذير من انهيار منظومة الكهرباء اللبنانية

حصار الأزمات المالية يفاقم متاعب المواطنين لتأمين الإمدادات

الأهلية التي استمرت من عام 1975 حتى عام 1990.

ويضطر أغلب السكان إلى الاعتماد على مولدات كهرباء أو على أصحاب مولدات خاصة يقاضون رسوما باهظة كي تظل بضعة مصابيح مضاءة أو لاستمرار عمل الأجهزة المنزلية أثناء انقطاع الكهرباء اليومي المعتاد.

وتستخدم محطات الكهرباء القديمة التي تديرها الدولة زيت وقود باهظ التكلفة، وهو ما يزيد إلى جانب عدم المولدات التي تعمل بالديزل الذي يغطي المدن في دولة يقطنها 6 ملايين نسمة، في تفاقم الأزمة.

ويكلف قطاع الكهرباء خزينة الدولة أكثر من 1.6 مليار دولار سنويا، أي نحو 20 بالمئة من إجمالي وارداتها ووصل عجز الشركة الحكومية منذ 1992 إلى 30 مليار دولار، وفق أحدث البيانات.

ويقول صندوق النقد إن التكلفة المتراكمة لدعم شركة كهرباء لبنان تعادل نحو 40 بالمئة من إجمالي ديون البلاد. في المقابل يرى البنك الدولي أن نقص الكهرباء يأتي في المرتبة الثانية بعد عدم الاستقرار السياسي في عرقلة النشاط التجاري، رغم أن الاقتصاد انتعش بمعدل سنوي تراوح بين واحد واثنين بالمئة فقط في السنوات الأخيرة.

تزيد السكان بالكهرباء في حال توفرت لها الإمكانات اللازمة.

وأكدت الشركة في بيانها أنه في حال الإبقاء على المساهمة المحددة في مشروع الموازنة العامة بنحو 1500 مليار ليرة، فإنها ستضطر أيضا إلى اتخاذ إجراءات احترازية إضافية بما يتوافق مع هذه المساهمة ومع أسعار النفط العالمية الآيلة إلى الصعود.

وتلامس أسعار النفط حاليا سقف الـ70 دولارا للبرميل فيما موازنة المؤسسة وضعت على أساس سعر 65 دولارا للبرميل، وذلك في ظل تعرفة ثابتة منذ العام 1994 عندما كان سعر برميل النفط لا يتجاوز العشرين دولارا.

ورغم الإجراءات إلا أن الشركة أكدت أنها تسعى إلى تزييد كافة المناطق بالتيار الكهربائي بشكل متساو "باستثناء تلك التي صدرت بشأنها قرارات أو توجيهات من مجلس الوزراء ومن بينها بيروت الإدارية".

ودفعت أزمة الكهرباء البلاد إلى شفا دمار مالي، في الوقت الذي يعرقل فيه انقطاع الكهرباء الاقتصاد. كما أدى الدعم المقدم لها إلى زيادة أعباء الدين العام.

وليست لدى لبنان القدرة على توفير الكهرباء على مدار الساعة منذ الحرب

تصاعدت التحذيرات في لبنان من الأزمات الخطيرة التي تخنق منظومة الكهرباء نتيجة الأوضاع المالية السيئة في البلاد نظرا لغياب حكومة تنفذ الإصلاحات الاقتصادية، وسط تأكيد الأوساط الاقتصادية بأن القطاع بات على شفا الانهيار أكثر من أي وقت مضى.

● بيروت - أجبرت الضغوط المالية في لبنان شركة الكهرباء الحكومية على اتخاذ خطوة تقليص الإمدادات يتوقع خبراء أن تزيد من إثارة غضب المواطنين في ظل الأزمات الخانقة التي كبلت معيشتهم وجعلتهم ينتفضون على السلطات.

وتكشف اشتداد محنة معظم القطاعات بما فيها الكهرباء مدى صعوبة الخروج من الورطة الراهنة في ظل المخاوف من اختفاء السيولة من السوق رغم تلميحات السلطات النقدية مع استمرار ضبابية الرؤية.

وأعلنت مؤسسة كهرباء لبنان في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية الثلاثاء أنها "ستضطر مواصلة اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للحفاظ على أكبر قدر ممكن من الاستقرار في التزويد بالتيار الكهربائي لأطول فترة ممكنة".

ونكرت أن الخطوة تأتي "نظرا لعدة عوامل أهمها استمرار الظروف الصعبة

قطاع الكهرباء يكلف 1.6 مليار دولار سنويا، أي 20 بالمئة من إجمالي الواردات، ووصل عجز الشركة منذ 1992 إلى 30 مليار دولار

ويأتي الاكتفاء بهذه الكمية من الإمدادات رغم أن الشركة المملوكة للدولة بمقدورها تقنيا وضع طاقة إضافية بما لا يقل عن 500 ميغاواط وزيادة ساعات

قانون الإفلاس السعودي ينجح في حسم ديون مجموعة القصيبي

مثل بي. أن. بي باربيسا ودويتشه بنك وإتش. أس. بي. سي. وجيه. بي. مورغان. لكن المحكمة رفضت اقتراح أربع مطالبات من المؤسسة المصرفية العالمية، وهو بنك جريني له مطالبات بحوالي ثلاثة مليارات دولار ضد مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه. وكان البنك يجمع الأموال للمجموعة من أسواق عالمية وتحولات وصناديق.

13.5 مليار دولار، قيمة المطالبات التي أقرتها محكمة سعودية ضد مجموعة القصيبي ومعن الصانع

وبحسب وثيقة المحكمة، جرت الموافقة على مطالبتي البنك بقيمة 1.8 مليار دولار تقريبا من الثلاثة مليارات دولار. وقال المتحدث باسم مديري البنك، الذي كان تعثره في السداد في 2009 في قلب الأزمة المالية للسعودية في ذلك العام، إنهم يعترضون الاستئناف ضد رفض المحكمة لمطالبته "إن أهما مطالبتان لا تقلان في القيمة عن الآخرين".

دولار تقريبا، مستثنية المطالبات المقدمة من موظفي المجموعة. وأحد سائمين تشارلتون كبير مسؤولي إعادة الهيكلة لدى مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه الموافقة على المطالبات ضد الشركة.

ونسبت رويترز لتشارلتون قوله إن "الوصي طلب إذنا من المحكمة لتشكيل لجنة من الدائنين ونأمل في أن نتوصل لتشكيل لجنة سريعا ثم نخلص إلى مقترح بهدف الحصول على تصويت من الدائنين على مقترح يمكن طرحه للمحكمة للمصادقة عليه خلال تسعين يوما". ولم يرد حتى الآن ممثل قانوني لمجموعة سعد والصانع على طلب التعقيب. ولم يرد أيضا حتى الآن المكتب الإعلامي للحكومة السعودية.

وسيمت الآن إدخال ما تمت الموافقة عليه من مطالبات الدائنين ضمن مقترحات إعادة الهيكلة التي من المقرر أن يقدمها الدائنون وممثلو البنوك الخاصة بهم إلى المحكمة. وظهرت الوثيقة أن المحكمة وافقت على مطالبات من أكثر من سبعين مؤسسة مالية في قضية مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه، بما في ذلك بنوك سعودية وإقليمية وبنوك دولية

مليارات دولار ضد مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه من إجمالي قائمة مطالبات بقيمة 12 مليار دولار تقريبا.

وافادت وثيقة منفصلة أن المحكمة وافقت في ديسمبر الماضي على مطالبات بحوالي 6.5 مليارات دولار ضد الصانع ومجموعة سعد من إجمالي قائمة مطالبات بقيمة 18 مليار

وبموجب قانون الإفلاس الذي أقر في 2018، تستطيع الشركات المضي قدما في صفقة إعادة هيكلة للدين إذا وافق دائنون يمثلون ما لا يقل عن ثلثي إجمالي عدد الدائنين و50 بالمئة من قيمة الدين على اتفاق.

خطوة لتصفية تداعيات انهيار مجموعة القصيبي

والمحلية والدولية. وكانت مجموعة القصيبي قد تقدمت منذ 2009 بعرض تسوية يحظى بمساندة ثلثي المستثمرين، لكن مقترحها كان أقل كثيرا في ما يتعلق بديون مجموعة سعد التي تقدر ديونها بنحو 16 مليار دولار. ومنذ تخلفت القصيبي عن السداد، رفضت بنوك سعودية ومصارف أخرى مرتبطة بالرياض، الانضمام إلى دائنين آخرين في صفقة تسوية للدين، قائلة إن الشروط المعروضة ليست مرضية.

ولن تقدم النهاية التي تضعها المحكمة للأزمة نوعا من المساعدة لأولئك الدائنين فحسب، وإنما على نطاق أوسع ستكون مؤشرا هاما للمستثمرين الدوليين، إذ سيجري حل القضايا بموجب قانون جديد للتقليصات في السعودية بدأ تطبيقه في 2018 في إطار إصلاحات ترمي إلى جعل المملكة أكثر ودا مع المستثمرين.

بمليارات الدولارات للعشرات من البنوك المحلية والدولية. وكانت مجموعة القصيبي قد تقدمت منذ 2009 بعرض تسوية يحظى بمساندة ثلثي المستثمرين، لكن مقترحها كان أقل كثيرا في ما يتعلق بديون مجموعة سعد التي تقدر ديونها بنحو 16 مليار دولار. ومنذ تخلفت القصيبي عن السداد، رفضت بنوك سعودية ومصارف أخرى مرتبطة بالرياض، الانضمام إلى دائنين آخرين في صفقة تسوية للدين، قائلة إن الشروط المعروضة ليست مرضية. ولن تقدم النهاية التي تضعها المحكمة للأزمة نوعا من المساعدة لأولئك الدائنين فحسب، وإنما على نطاق أوسع ستكون مؤشرا هاما للمستثمرين الدوليين، إذ سيجري حل القضايا بموجب قانون جديد للتقليصات في السعودية بدأ تطبيقه في 2018 في إطار إصلاحات ترمي إلى جعل المملكة أكثر ودا مع المستثمرين.

تقترب أكبر وأطول أزمة ديون في السعودية، التي يغذيها خلاف يشق صف إحدى أكثر عائلات ثراء، من الحل بعد أن وافقت محكمة على مطالبات مالية مستحقة تقدر بحوالي 13.5 مليار دولار في ما يتعلق بانتهاء إمبراطوريتين للأعمال قبل عشر سنوات.

● الرياض - نجحت السعودية بفضل قانون الإفلاس الذي اعتمده قبل نحو عامين من حسم مصير الديون المتعلقة بانتهاء مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه قبل عشر سنوات، في خطوة تعكس جدتها في إيجاد حل للقروض المتعثرة.

ونكرت وكالة رويترز نقلا عن وثيقتين من محكمة سعودية أفادت بأن المحكمة وافقت على مطالبات بأكثر من 7 مليارات دولار من دائنين ضد مجموعة القصيبي و6.5 مليارات دولار ضد رجل الأعمال الكبير من الصانع وشركته التي تحمل اسم مجموعة سعد.

ووب خلاف حاد بين أفراد عائلة القصيبي والصانع، وهو متزوج من عائلة القصيبي، بشأن من يتحمل مسؤولية انهيار الشركتين في العام 2009. وينكر كلا الطرفين ارتكاب أي مخالفات، لكن على الرغم من ذلك، خلف توقف عمل الشركتين ديونا لم تسدد